# حوكمة قطاع الأعمال في الجزائر بين الإصلاحات الاقتصادية وضبابية البيئة المؤسساتية

بوش فاطمة الزهراء*، بلعربي عبد القادر**

الإرسال: 2021/02/23
القبول: 2021/03/31
النشر: 2021/04/27

**ملخص** : *معلوم أن قوة الدول مرتبط بقوة مؤسساتها التشريعية وبيئتها السياسية والاقتصادية وبقدرتها على إدارة مناخ الأعمال خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أضحت بمثابة العمود الفقري في اقتصاد هذه الدول من زاوية إسهامها في ضبط سوق العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. وعليه سنحاول أن نبين من خلال هذه الورقة العلمية كيف يمكن للحكومة الجزائرية الاستفادة من قطاع المؤسسات الصغيرة من خلال تبني برامج إصلاح لتحفيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخلاق للقيم المضافة للنهوض بالاقتصاد الوطني.*

**الكلمات المفتاحية** : *البيئة المؤسساتية، الإصلاحات الهيكلية، قطاع الأعمال.*

**تصنيف JEL** : D02، D23.

# Business governance in Algeria between economic reforms and blurring of the institutional environment

**Abstract**: *It is known that the strength of states is linked to the strength of their legislative institutions, their political and economic environment, and their ability to manage the business climate, especially small and medium-sized enterprises, which have become the backbone in the economy of these countries in terms of their contribution to controlling the labor market and achieving economic growth. Therefore, we will try to show through this scientific paper how government can benefit from the small the small enterprise sector by adopting reform programs to stimulate the business environment and encourage the creative investment of added values to advance the national economy.*

**Keywords** : *Institutional environment, Structural reforms, Business sector.*

**JEL Classification** : D02, D23.

* طالبة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، temabouche88@hotmail.fr ..... (المؤلف المرسل)

** أستاذ التعليم العالي، جامعة سعيدة، الجزائر، profbelarbi@yahoo.fr

**1. مقدمة :**

إن الأزمات المالية والمحاسبية المتلاحقة في اقتصاديات دول العالم جعلت الكثير من الاقتصاديين يعودون إلى التحليل المؤسساتي خاصة ما تعلق منه بالحوكمة والفساد في أنظمة الدول النامية الساعية إلى تقليص حجم الهوة بينها وبين الدول الرائدة والتي غالبا ما يكون فيها تأثير البيئة المؤسساتية على القرارات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية كبيرا.

ففي الجزائر وبعد تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه من خلال منح المزيد من الحرية للتجارة الخارجية بغية الولوج إلى الاقتصاد الجواري بل وحتى العالمي لتحقيق التنافسية خارج قطاع المحروقات، باشرت الحكومة بفتح المجال أمام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أثبت قدرته على البقاء وتحريك عجلة التنمية باسهامه بنحو 60% من القيمة المضافة و70% من مناصب الشغل العالمية، ناهيك عن وضع سياسات إصلاح هيكلية لبناء إطار مؤسساتي يعمل على فتح الباب أمام حوكمة المؤسسات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال ويساهم في تحفيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أول خط دفاع في حماية الاقتصاد الوطني.

وعليه وبالنظر إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأتي إشكالية موضوعنا كالتالي:

**الإشكالية:**

**ما مدى إسهام الإصلاحات الهيكلية في إنعاش قطاع الأعمال في الجزائر؟**

**الفرضيات:** للإجابة على إشكالية دراستنا اقترحنا الفرضيات التالية :

- تعمل الإصلاحات الهيكلية على تبديد ضبابية البيئة المؤسساتية و تفعيل قطاع الأعمال
- من شأن الإصلاحات المنتهجة التعزيز من فرص إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**أهداف الدراسة:**

- يهدف البحث إلى تسليط الضوء على جهود الجزائر في الإصلاحات الهيكلية التي تسعى إليها من اجل توفير مناخ مناسب لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ما تمليه المنافسة الدولية

**منهجية الدراسة :**

ولتحقق من صحة الفرضيات أو عدمها فقد قسمنا دراستنا إلى محورين أساسيين:

أولا : **الإطار النظري للبنية المؤسساتية**

ثانيا: **جهود الجزائر في إصلاح البيئة المؤسساتية لقطاع الأعمال**

**الدراسات السابقة :**

- **الدراسة الأولى**: للمترشح بوفاتح بلقاسم وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه سنة 2017، بعنوان: دور التدقيق الخارجي في تفعيل حوكمة المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث هدفت المذكرة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه تكامل التدقيق الخارجي مع الآليات الداخلية ممثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، والتدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات وهذا ما تحقق من خلال عينة الدراسة التي مست مجموعة من الإطارات وكذا المدققين الخارجيين وتم التوصل إلى تأكيد علاقة تكامل التدقيق الخارجي وباقي أطراف الحوكمة في تفعيل هذه الأخيرة.
- **الدراسة الثانية** : هي للطالب غلاي نسيمة وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير سنة 2011 تخصص حوكمة الشركات ،تحت عنوان: فعالية حوكمة الشركات إذ قامت الطالبة بتبيان من خلال الدراسة بأن حوكمة الشركات هي بمثابة

الأداة التي تضمن كفاءة المؤسسة وفعاليتها في تسيير مواردها وإدارة المخاطر التي تمر بها، كما أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يكون في صالح المؤسسة والاقتصاد ككل.

- **الدراسة الثالثة:** للطالب مناد علي وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير سنة2006 في اقتصاد التنمية، بعنوان : حيث قام المترشح من خلالها بإظهار دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات خاصة نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الملكية العامة والخاصة و تم التوصل فعلا إلى أن الهدف من تطبيق نظام الحوكمة هو وجود إدارة رشيدة و نظام يحقق التفوق ويحسن اقتصاد المؤسسات مع تدعيم موقعها التنافسي في السوق لمجابهة المنافسين تحقيق النمو.

## 1. الإطار النظري للبنية المؤسساتية :

### 1.2 مفهوم البنية المؤسساتية: (Veblen ;Williamson ;Coase ;Commons ;Hodson ;North)

يرجع استعمال مصطلح البنية المؤسساتية لقطاع الأعمال (les institutions) إلى القرن 18 (1725) حيث اعتبرت كتركيبة اجتماعي (Geoffry M . Hodgson,2006,p1 ) قبل كل شيء شأنها شأن مدرسة ، أسرة ،حكومة ويستطيع الفرد الإحساس بوجودها عن طريق مظهرها الخارجي وسلوكياتها، لكن المصطلح لم يقف عند هذا التفكير فحسب بل توسعت نظرية البنية المؤسساتية إلى أبعد من ذلك إذ أصبحت تتواجد في الأعمال الحديثة للعلوم الاجتماعية والسياسية والتي تأثرت هي الأخرى وبشدة بالتيار المؤسساتي في الاقتصاد .

ولعل من أبرز منظري المدرسة المؤسساتية نجد Veblen 1919 ، Commons1934 ، Coase 1937 ، Wesley Mitchell 1949 ، Williamson1985 ، North 1990 ، Geoffry Hodgson 2006 . حيث يعتبر كل منهم مدرسة قائمة بذاتها وفقا للخلفيات الفكرية والمنهجية التي تحكمه حيث نجد مثلا Veblen فقد عرف المؤسساتية من الناحية الاجتماعية فقال " هي العادات النفسية (العقلية ) المستقرة التي تفرض على المجتمع ككل " وهذا ما أيده فيه كل من North ، Metchell ، Hodgson ،إذ يرى North أن المؤسساتية ما هي إلا " القيود الرسمية وغير الرسمية التي تبني التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية "[1] والقيود غير الرسمية بالنسبة لـ North فتتمثل في العادات الاجتماعية (habits) المتعارف عليها بين أفراد المجتمع الواحد ،( مثلا عند الإنجليز قرص السياقة متواجد على جهة اليمين عكس ما هو في باقي أنحاء دول العالم ). كما نجد ضمن القيود غير رسمية أيضا العرف convention ،أما القيود الرسمية فتتمثل في الدستور وكل القوانين والتشريعات بالإضافة إلى حقوق الملكية كما ذهب North إلى أبعد من ذلك أين عرف البنية المؤسساتية لقطاع الأعمال كذلك على أنها " قواعد اللعبة التي تقوم بصياغة سلوك الأفراد في المجتمع "[2] وانطلاقا من هذا التعريف قسم البنية المؤسساتية لقطاع الأعمال إلى :

- **البنية المؤسساتية الاقتصادية :**

والتي تتمثل بدورها في كل من حقوق الملكية وحقوق العقد

- **البنية المؤسساتية السياسية :**

يتم على أساسها تحديد هيكل الدولة وإجراءات القرارات السياسية، وهذا ما أيده بالفعل Commons الذي يرى من جهته أن البنية المؤسساتية هي" مجموعة من القيود مقترحة من طرف الجماعة للفرد الواحد وذلك لغرض تحقيق مصالحه المستقبلية يستطيع . " بينما صنف (Sindzingre,2006) في هذا السياق الدولة، المؤسسات والنقابات من

ضمن البنية المؤسساتية الرسمية أما فيما يخص البنية المؤسساتية غير الرسمية فقد اعتبرها متمثلة خصوصا في الأعراف لما لها من تأثير كبير على سلوكيات الأفراد في اتخاذ القرارات اليومية. ومن التعريفات الملمة نذكر تعريف Geoffrey Hodgson الذي يعتبر أن "المؤسساتية هي الأنظمة المستمرة من القوانين والقواعد الاجتماعية الموضوعة والمعمول بها والتي بهذا الشكل تركب وتشكل التفاعلات والتواصلات الاجتماعية بدلا من تحقيق القوانين وفقط".

**2.2 النظريات المحددة لنطاق البنية المؤسساتية لقطاع الأعمال:**

مما تقدم خلصنا إلى أن البنية المؤسسية لقطاع الأعمال تعني إجمالا نطاق تفاعلات المؤسسة مع بيئتها الداخلية والخارجية ،وهي بذلك تتحدد بجملة من القيود المفروضة على المؤسسة فما هي أبرز النظريات التي خاضت في هذه القيود.

إن نظريات المتمحورة حول البنية المؤسساتية الجديدة لقطاع الأعمال تعمل على تفسير ظاهرة التجانس داخل المنظمات , ولعل الشيء الإضافي التي أتت به هذه المدرسة (المؤسساتية الجديدة ) **neo–institutionnalisme** منذ سنة 1940قد أضافت إدخال علم الاجتماع كعامل أساسي لتفسير مختلف الظواهر الخاصة بقطاع الأعمال داخليا وخارجيا . وفيما يلي ندرج بعض النظريات التي اعتنت بتفسير أبرز جوانب علاقات المؤسسة داخليا وخارجيا والتي من شأنها تحديد نسق البنية المؤسسية لقطاع الأعمال .

1. **نظرية الوكالة** : (**the theory of agency**) تعتبر العقد والتزاماته كمحدد هام للبنية المؤسساتية لقطاع الأعمال وهو النقطة التي نحاول التوصل إليها من خلال هذه الجزئية، وتعنى الوكالة خصوصا المسيرين ( المديرين ) المعنيين من طرف الملاك أو أصحاب المال وعن أهدافهم بصفة عامة ، كما تعنى بالمؤسسة الإدارية (Silvio Borner ,2004,p12) و سبب تواجدها يرجع في الأصل إلى فصل الملكية عن الإدارة بواسطة عقد الوكالة أو التفويض، أحد أمره لآخر وإقامته مقامه فالأول يدعى الموكل والطرف الثاني وكيل ومحلها الموكل به للقيام بالتصرفات المالية من بيع وشراء وغيرهما وكل ما يقبل النيابة شرعا . " وأطراف عقد الوكالة يتمثل في أربعة أطراف التالية : الموكل ، الوكيل ،الموكل فيه وصيغة التوكيل .

إذ يجب على الوكيل أن يحترم شروط العقد ويلتزم ببنوده إلا ما حقق منفعة إضافية للموكل ، بالإضافة إلى توفير الجهد والعناية الكافية فيما ائتمن فيه وفصله عن أعماله الخاصة، أما فيما يخص الموكل فيجب عليه أن يسدد أجر الوكيل حسب الاتفاق بالإضافة إلى ضمان حماية الوكيل من العوامل الخارجية أو قوة قاهرة خارج قدرة الوكيل ، لهذا يجب أن يتحمل ما ترتب في ذمة الوكيل من حقوق وأضرار .

وينتهي عقد التوكيل عند إتمام الموكل ما اتفق عليه مع الوكيل، و بانتهاء الآجال المحددة وفق بنود العقد أو عند وفاة الموكل أو خروجه عن الأهلية.ولكن وبالرغم من البنود التي يحتويها العقد إلا أنه في واقع التعاملات الاقتصادية هناك من يسمى بتضارب المصالح بين الموكل ( المساهمين ) والوكيل ما يكون عادة (المسيرين ) ، إذ يسعى المسير إلى تحقيق مصلحته الخاصة على أهداف المساهمين وذلك باستغلال مجموعة عوامل تعتبر أساس مشكلة الوكالة،والمخطط التالي أهم الأطراف التي تعمل على تحقيق مصلحتها على حساب الطرف الآخر .

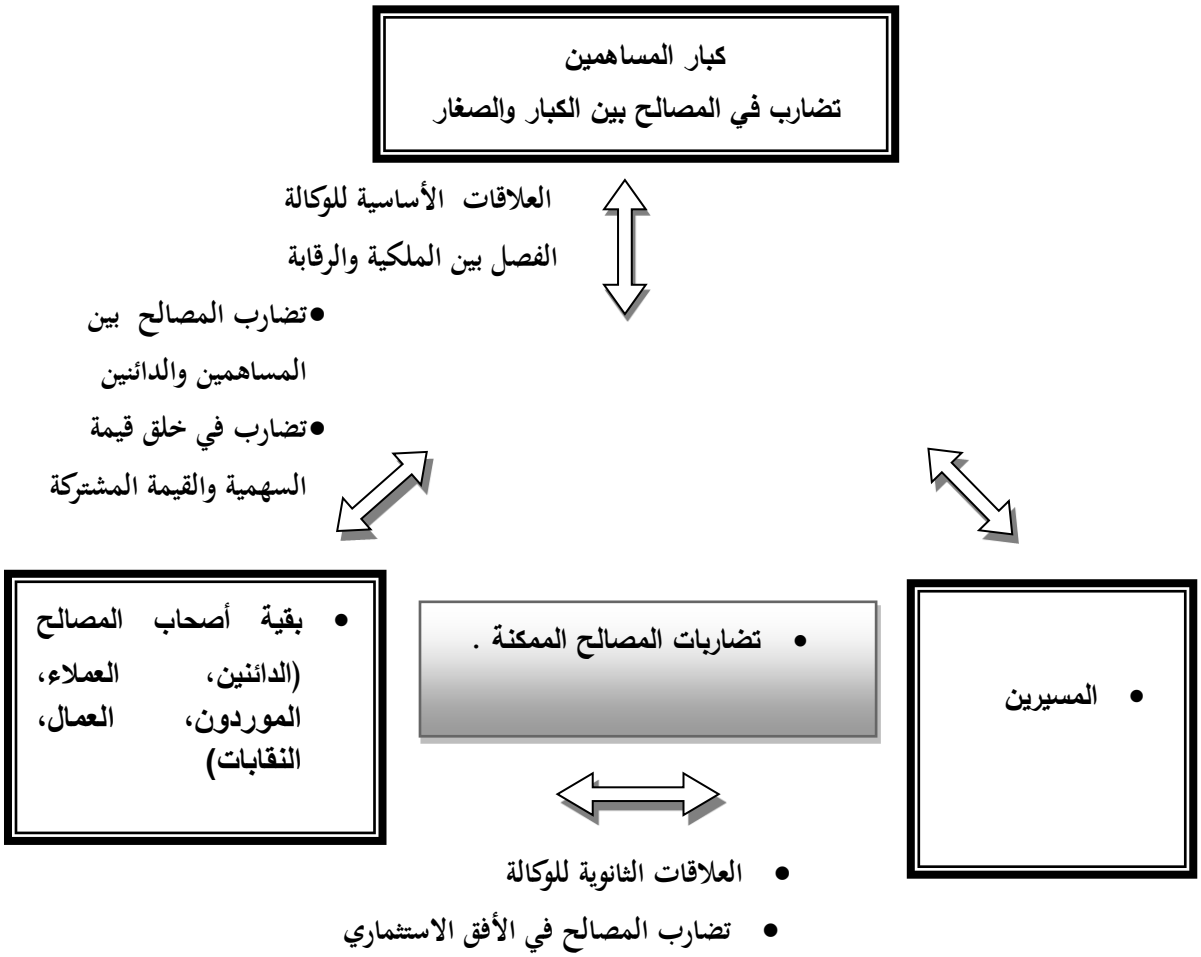


**المصدر**: (Meier & Schier 2005)

**الشكل (1) : تضاربات المصالح الرئيسية**

ومن أبرز هذه العوامل غياب الجانب الأخلاقي من قبل المتعاقدين (الموكل ، الوكيل )، وذلك باستغلال مجموعة من الوقائع العملية والتي تتمثل في عدم التماثل في المعلومات ، حيث بحكم قدرة الوكيل على الحصول على المعلومة بالغة الأهمية في اختيار البديل المناسب، ونظرا لعدم مقدرة الأصيل ( الموكل) مراقبة سلوكياته، يراوده شعور وشكوك اتجاه الطرف المقابل ( الوكيل ، الإدارة ) أنه لا يعمل على تعظيم مصلحته ، ويطال الغش والتهرب وحتى عملية المكافئات . ويرجع أساس عدم تماثل في المعلومات بين المتعاقدين إلى :

أ) استغلال المعلومات المتاحة بدرجات متوا فتة

ب) التباعد الكبير في متابعة ومسايرة الوضع والخبرة المهنية

ت) عدم مقدرة الأصيل متابعة أداء الوكيل كون هذا الأخير بحوزته معلومات وخيارات واسعة في تسيير المنظمة على غرار الآخر .

إذ تعبر هذه الأخلاقيات عن الصورة الانتهازية لدى الوكيل وهي الفرصة التي يقوم باستغلالها ولكن بصورة سيئة وغير مقبولة ، كونه يملك السلطة على تحديد مصالح الملاك (الموكل) ومعرفته الواسعة بعقود التسيير (نقاط القوة و نقاط الضعف ) . لهذا يمكن القول بأن تصرفات طرفي العلاقة التعاقدية حسب هذه الطريقة يؤدي إلى نزاعات وصراعات ينجم عنها تكاليف الوكالة التي يسعى الموكل بل من صالحه أن تكون في حدها الأدنى . والتي هي نتيجة الإجراءات اللازمة لإيجاد طريقة ناجعة لمراقبة الوكيل مع قياس فاعليته ومصدر قوته وتقييم أدائه والعائد النقدي المتوقع في المستقبل ، بالإضافة

إلى مجموعة من التحفيزات والمكافآت الإضافية المقدمة من الموكل للوكيل ، وهذا ما نصح به كل من **Jensen** و **Meckling** اللذان يعرفان بالأب الرئيسي للنظرية الإيجابية للوكالة . Geoffry M (Hodgson,2006,p19) والتي تعتبر القاعدة الرئيسية لظهور حوكمة الشركات . إذ أشار كل منها إلى ضرورة توافر مجموعة من الحوافز والمكافآت التي تعتبر من حق الموكلين (المسيرين ) ، دون الاستغناء عن الدور الرقابي الذي يعتبر من أهم حقوق الملاك على المسيرين .

**2. نظرية حقوق الملكية :**

من جهتها **نظرية حقوق الملكية** ( **propriety right theory**) ، تعتبر مصالح ذوي الحقوق الموثقة بالنسبة للمؤسسة كمحدد هام للبنية المؤسسية لقطاع الأعمال وهي النقطة التي نحاول التوصل إليها من خلال هذه الجزئية.

إن من مميزات المؤسسة الرأسمالية النجاعة والفعالية في العملية الإنتاجية إذ أنها تعتمد على تنظيم محكم ورقابة دائمة وفعالة ، حيث أنه ما ميز هذا النوع من المؤسسات هي طريقة العمل ، إذ أن هذا النمط من المنظمات يعتمد على العمل الجماعي في العملية الإنتاجية ، بمعنى أن المنتوج النهائي out put يتم الوصول إليه بعد سلسلة من المراحل كل في تخصصه ، ولا كنه لا يتم التمييز بين كل مرحلة عن الأخرى بمعنى أن الموارد المستخدمة in put لا تخص شخص معين . وتكمل فعالية هذا النوع من التسيير في المؤسسات في طريقة المكافآت التي تتم على أساس الإنتاجية الحدية لكل مساهم على حدى في العملية الإنتاجية سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم المساهمين ( الملاك ،المسيرين ، العمال، المراقبين ). وهذا ما أكده كل من Alchian و Demsetz حيث ركزا بدورهما على الأهمية ( الدور ) الكبير للمراقبة ،إذ أن المراقب كما ذكرنا سابقا فإن أجره متعلق بربح الشركة وهذا ما يدفعه إلى مضاعفة جهده وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة، حيث تكمن عملية المراقبة والتي تعتبر وظيفة سلوكية وفقا للخصائص التالية (Gabbrié 1994):

1. . تقييم عمل المجموعة المسئولة عن الإنتاج على أساس المخرجات
2. .توزيع الدخل
3. .دراسة سلوك المدخلات من أجل تقدير إنتاجيتها الحدية
4. .توكيل المهام وتقديم التعليمات في فترة التنفيذ(exécution)

ولكن كل هذا يعتبر من الواجبات الواقعة على عاتق المساهمين في العملية الإنتاجية وكما نعلم أنه لا يمكن للواجبات أن تطبق بدون ضمان الحقوق وهنا يكمن مضمون حقوق الملكية

والتي تعتبر بدورها مؤسساتية (institution) ، حيث يسعى من خلالها الأفراد إلى حماية حقوقهم وضمان مجال حرية التصرف في ممتلكاتهم ، كما أنه يعتبر أصحاب المال من أبرز الممولين لهذا النوع من المؤسساتية ، حيث يعتبر الملاك المستفيد الأكبر قوة هذه الأخيرة والعكس صحيح .

حيث عرف كل من Means و Bearle 1932 " بأن حق الملكية يوحي بأن يكون المديرين منضبطين , وجميع الأرباح ينبغي أن تعود على المساهمين , كما أن الدور الأول والأساسي لهؤلاء المديرين هو تحقيق أكبر حصة ممكنة من الأرباح للمؤسسة وهذا يظهر مدى فعاليتهم

أما بالنسبة لـ Alchian و Demsetz فإن فكرة حقوق الملكية تنطلق من فكرة أن كل مبادلة بين شخصين هي مبادلة حقوق الملكية بالنسبة للأشياء موضع التبادل وبالتالي فإن حق الملكية هو حق اجتماعي لاختيار

استعمال سلعة كما كتب Alchian عن نظام الملكية الفردية قائلا : " وفق لنظام حقوق الملكية فإنني اعني الطريقة التي تخول بموجبها للأفراد سلطة اختيار بضائع محددة واستخداماتها ما بين مجموعة من الاستخدامات المسموح بها ، فحق التملك بالنسبة لي يعني بعض الحماية من خيارات آخرين ضد إرادتي في استخدام موارد تعتبر مملوكة لي . " (Hubert gabbrié ,1994,p244)،وعلى ضوء هذا المفهوم فان حقوق الملكية تتميز بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل فيما يلي :

- **حقوق الملكية ذاتية و حصرية :**

أي يمكن للفرد حصرا الاستفادة من مواردهبالطريقة التي مناسبة مادام أنه لا يتعدى على حقوق الآخرين .

- **حقوق الملكية قابلة للتبادل (التحويل) :**

وعليه فإن حقوق الملكية تلعب دور النقود ليس في تبادل السلع وإنما في احتمالية استعمال السلع من طرف الملاك.

بالإضافة إلى ذلك هيكلة قوانين الملكية يجب أن تسمح بالمميزات التالية :

**USUS** : وهي أن ملكية السلع تكون من صالح الملاك .

**FRUCTUS** : الأرباح الناتجة عن استخدام السلع الخاصة بالملاك هي لصالحهم .

**ABUSUS** : للملاك حق في نقل حقوقهم أو بيعها،كما يمك لهذه الميزة أن تضمن سيادة المالك على سلعته .

ولهذا فإن لحقوق الملكية دور في النمو الاقتصادي ، كما لها دور في ترتيب درجة تقدم الدولة حيث أنه كلما كانت مؤسسات حقوق الملكية (Property Rights) قوية كلما زاد ذلك في تنمية (Olivier Meier ,2005,p263)هذه الدولة وتطورها ، فبالإضافة إلى ذلك فإن قوة هذا النوع من المؤسساتية يعمل على العدالة في توزيع الدخل داخل البلد الواحد وبالتالي الزيادة في الناتج الداخلي للفرد وتحسين المستوى المعيشي . كما أنها تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات وعدم التأكد السائد في السوق .

فعلا كما أشرنا في بداية الجزئية **فإن نظرية حقوق الملكية** ، تأخذ بعين الاعتبار العلاقات التفاعلية للأطراف الداخلية والخارجية على أساس حق الملكية كمحدد هام للبنية المؤسسية لقطاع الأعمال .

### 3. نظرية تكاليف الصفقات:

يعتبر Ronald Coase الأب الروحي لهذه النظرية وذلك من خلال ما قدمه في مقاله الشهير سنة 1937 في مجلة economica تحت عنوان " طبيعة المنشأة " والذي تناول من خلاله الأسباب الحقيقية لتواجد المؤسسة والتي نال على إثره على جائزة نوبل للاقتصاد (A . Alchian ; H Demsetz,1972,p781)،( la prix Nobel 1991) .

حيث تناول Ronald Coase في هذا المقال عن البديل الفعلي للسوق في تسيير الصفقات ، إذ اعتبر المؤسسة هي الحل الوحيد لتعويض السوق في تسيير الصفقات و بأقل تكلفة ممكنة وهذا ما فسره Ronald Coase بعدة براهين و حقائق حيث أنه ميز بين المؤسسة والسوق بالرغم من كونهما يقومان بنفس الدور ، وهذا ما أحدث ثورة عميقة في علم الاقتصاد.

إذ قال أن المؤسسة تتميز بالعلاقات السلطوية (المركزية) ،عكس السوق الذي هو مبني على الأسعار، كما أن حجم المؤسسة يكبر ويزيد كلما زادت تكاليف المعلومة في السوق ، عكس السوق الذي لا يتأثر بتكاليف هذه الأخيرة والتي تعتبر من بين تكاليف الصفقات التي أشار إليها Ronald Coase (والتي سوف نتطرق إليها في النقطة

الموالية )، وذلك عن طريق توسيع في هيكل المؤسسة أي إنشاء وحدات أخرى مختصة في هذه الخدمة ( البحث عن المعلومات التي تساعد المسيرين في الاختيار الصحيح بين البدائل المتاحة ) .

1. **تكاليف الصفقات عند** Ronald Coase: Sébastien ;Jacques Igalens) Point ,2009,p08)

- **تكاليف البحث والمعلومات:** وهي التنبؤ بالمعلومة قبل حدوثها من أجل استغلالها في الوقت المناسب.
- **تكاليف التفاوض واتخاذ القرار:** ففي بعض الأحيان تكون خصوصيات تنفيذ العقد بين العارض والطالب معقدة مثلا : الكمية الواجب توريدها , المدة الزمنية , النوعية الجيدة والثمن المطلوب ،الضمان المقترح ولهذه الأسباب سيستغرق اتخاذ القرار وقت ويتطلب تكلفة .
- **تكاليف الرقابة والمتابعة** : حيث تعتبر عملية الرقابة من أهم الميكانيزمات التي يعتمد عليها المتعاملين الاقتصاديين لضمان السير الحسن لموضوع الصفقة ( العقد ) لتحقيق الأهداف المسطرة بين المتعاقدين، لهذا يرى Coase أن المتعاملين لهم الخيار بين وسيلتين للتنسيق وهما السوق والمؤسسة اللتان تشكلان الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي، ولكن كون السوق يتميز باللامركزية وخاضع لنظام الأسعار فهو مكلف، كما أن إنشاء المؤسسة مكلف بدوره خاصة إذا كانت واسعة ومعقدة لهذا فإن الاختيار بين المنشأة والسوق يرجع إلى المقارنة بين تكاليف الصفقات وتكاليف النظام الداخلي .ولكن و بالرغم من كل الدراسات التي قام بها Coase إلا أنه لم يفسر الحالات التي تكون فيها تكاليف الصفقات مرتفعة والحالات الأخرى التي يحدث فيها العكس . وما هي الأسباب الحقيقية وراء كل هذه التكاليف ( أي المتغيرات المساهمة في تضخيم هذه التكاليف) وهذا ما أجاب عليه بالفعل عميد نظرية تكاليف الصفقات Oliver Williamson الذي طور هذه النظرية معتمدا في تحليله على دراسة Ronald Coase ، إذ اعتمد Williamson في دراسته على التوازن التنظيمي وليس الاقتصادي، حيث بنى كل دراسته على المؤسسة مؤكدا على ضرورة تخفيض تكاليف الصفقات، ثم الانتقال بعد ذلك إلى عملية الإنتاج والتي يجب أن تتميز بالعقلانية.

### 4. نظرية أصحاب المصلحة :

### 1,4 مفهوم أصحاب المصلحة :

وهو مصطلح قديم جدا لكنه عرف رواجا وأهمية كبيرة بعد تناوله من طرف الاقتصادي Edward Freeman في مجال الإدارة الإستراتيجية حيث قال بشأنه أن " أصحاب المصلحة هم كل فرد أو جماعة يمكنها أن تؤثر أو تتأثر بأهداف المؤسسة "، كما عرفها كل من Donaldsonو Preston(1995) " بأنه يتم تحديد أصحاب المصلحة بواسطة مصالحهم المشروعة في المؤسسة "

### 2.4 تصنيفات أصحاب المصلحة :

هناك عدة تقسيمات تم اقتراحها من طرف الاقتصاديين لأطراف المصلحة، فهناك من اعتمد في تعداده على طبيعة العلاقة التعاقدية بين المؤسسة و أصحاب المصلحة وهذا ما قد سار على نهجه كل من Carroll (1995) و Pesqueux (2002) والذي كان كالآتي :

- أصحاب المصلحة الرئيسية ( الأولية ): هي مجموعة أطراف تربطهم علاقة رسمية تعاقدية مع المؤسسة وتتمثل في كل من المساهمين، العملاء، الموردين، العمال، ...
- أصحاب المصلحة الثانوية ( المنتشرة ) : وتتمثل في الأعوان التي يمكن لها أن تؤثر أو تتأثر بأفعال المؤسسة ، ولكن لها صلة محدودة بالمؤسسة ( ليست علاقة تعاقدية ) ومن الأمثلة عن ذلك : السلطة العامة ، الجماعات المحلية

،الرأي العام ،المنظمات غير الحكومية ( ONG )... ، أما فيما يخص Lépineux F .( 2003 ) فقد صنف أصحاب المصلحة إلى فئات التالية :

- المساهمين
- أصحاب المصلحة الداخليين : والتي تشمل كل من ( العمال , النقابات العمالية )
- الشركاء العمليين:والتي تشمل بدورها كل من ( العملاء , الموردين , مؤسسات التأمين ... )
- الجماعة الاجتماعية : وتتمثل في كل من ( السلطة العامة , المنظمات المتخصصة في مجال النقابات المهنية , المجتمع المهني ، المنظمات غير الحكومية السياسية والأخلاقية) .

## 3.جهود الجزائر في إصلاح البيئة المؤسساتية لقطاع الأعمال

بغية في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي قوي يشجع قطاع الأعمال على التطور والازدهار،حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال لتهيئة انفتاح اقتصادها. فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، لتحفيز نموا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

### 1.3 قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يؤكد واقع اليوم على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم المنافسة بين القطاعين العام والخاص، ناهيك عن المقدرة على تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية (عبيدات، 2006) من خلال النمو والتنمية وخلق القيم المضافة والإسهام في تنمية التجارة الخارجية وإشباع حاجيات السوق المحلي ودعم الناتج المحلي، هذا إلى جانب ضبط سوق العمل وتحفيز الاستثمار.

#### 1. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية أن تستغني عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تأديه من أدوار في دفع عجلة التنمية بالرفع من حجم الصادرات وتنميتها والمقدرة على التكامل مع المؤسسات الكبيرة (ساري وآخرون، 2011 )، والعمل على تزويدها بسلع ذات أسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية (بن يوسف،2007 )، وهذا ما يكسب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية ، ويمكن حصر هذا الدور في عدة نقاط نذكر من بينها (خوني وآخرون، 2015):

- **خلق مناصب الشغل:**

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أعدت بكل من بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة على انفراد قطاع المؤسسات الصغيرة بديناميكية كبيرة في خلق مناصب الشغل، أما في الجزائر وعلى ضوء المعطيات الرسمية، فتنامي هذه المؤسسات لاسيما الخاصة منها سمح بتراجع البطالة المنتقلة من 20% سنة 1990 إلى 17.7% في 2004 ثم 10.6% أواخر سنة 2014 ف 11,4% (Ons،2019 )، ففتح مجال الاستثمار ومنح الامتيازات الجبائية والقانونية سمح بارتقاء عدد المؤسسات من 48340 سنة 1980 إلى 159507 سنة 1999 ثم 1193339 مؤسسة سنة 2019 وهو ما مكن من تزايد حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية حسب ما يشير إليه الجدول أدناه.

**الجدول (1) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل بين 2001 – 2019**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | 179893 | 189552 | 207949 | 225449 | 245842 | 269806 | 293946 | 392013 | 5 86903 |
| المؤسسات العمومية | 788 | 788 | 788 | 778 | 874 | 739 | 666 | 626 | 591 |
| التقليدية | 64677 | 71523 | 79850 | 86732 | 96072 | 106222 | 116347 | 126887 | – |
| **المجموع** | 245358 | 261863 | 288587 | 312959 | 342788 | 376767 | 410959 | 519526 | 587494 |
| مناصب الشغل | 634375 | 684341 | 705000 | 838504 | 1157856 | 1252647 | 1355399 | 154000 | 1546584 |
| **السنوات** | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2019 |
| المؤسسات الخاصة | 618515 | 658737 | 711275 | 777259 | 851511 | 934037 | 1013637 | 92804 | 1193096 |
| المؤسسات العمومية | 557 | 572 | 557 | 557 | 542 | 532 | 438 | 264 | 243 |
| **المجموع** | 619072 | 659309 | 711832 | 777816 | 852053 | 934569 | 1014075 | 1060289 | 1193339 |
| مناصب الشغل | 1625686 | 1724197 | 1848117 | 2001892 | 2157232 | 2371020 | 2487914 | 2601958 | 2885651 |

**المصدر**: تم إعداد الجدول بناء على نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، من الرقم: 02 إلى العدد 36 من شهر ديسمبر 2020

تشير معطيات الجدول إلى التحسن الكبير في مستويات التشغيل على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة خاصة في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 4,7 %سنة 2001إلى 2,215 %في 2010 ثم 20 %سنة 2015، ويتميز هذا القطاع بهيمنة المؤسسات الخاصة على التوظيف بمعدل 70% مقارنة مؤسسات القطاع العام ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة مع ما يتم تحقيقه في باقي الدول، فحسب (Ayyaggari and Demirguc-kunt 2003) فان إسهام القطاع من مناصب العمل الكلية يقدر بمعدل 65 % في الدول ذات الدخل المرتفع بينما تتجاوز هذه النسبة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض 55% و 30 %على الترتيب.

وبالنسبة لسنة 2019 نستنتج تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بنسبة 54,67% متبوعا بقطاع البناء والأشغال العامة بنسبة 28,32%، بينما لا يمثل القطاع الصناعي سوى 15,44 % أي ما يعادل 97 803 مؤسسة، أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فالنسبة تكاد تكون منعدمة في حدود 1,11% وهذا ما يعكس فشل السياسات المتبعة لتطوير القطاعات المنشئة للثروة وفرص العمل في كل من القطاعين الأخيرين.

**الجدول (2) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط**

| قطاع النشاط | القطاع الخاص | القطاع العام | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | **7387** | **94** | **7481** | **1,11** |
| المحروقات :الطاقة | **3064** | **2** | **3066** | **0,46** |
| البناء والأشغال العامة | **190155** | **15** | **190170** | **28,32** |
| الصناعات التحويلية | **103621** | **72** | **103693** | **15,44** |
| الخدمات | **364040** | **60** | **367100** | **54,67** |
| **إجمالي** | **671267** | **243** | **671510** | **100** |

**المصدر** : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشرية السنوية، 2020،العدد 36 .

●**في التجارة الخارجية** :إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على الميزان التجاري تتجلى من خلال قيمة الاستيراد والتصدير وذلك خلال الفترة من 2006 إلى 2019.

**الجدول (3) : تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الوحدة بالمليون دولار أمريكي**

| | 2006 | 2009 | 2010 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاستيراد** | **21005** | **19704** | **40472** | **29 694** | **27 070** | **51 501** | **22 986** | **22 784** | **41934** |
| **التصدير** | **52822** | **20715** | **57053** | **33 589** | **19 284** | **37 787** | **18 141** | **19 828** | **35823** |
| **الميزان التجاري** | **31817** | **1011** | **16581** | **3 895** | **7 786** | **-13714** | **-4845** | **-2956** | **-6110** |

Source : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري كانت مساهمة إيجابية طيلة السنوات الممتدة بين سنة 2006 – 2015 بفضل الإصلاحات المعتمدة في قانون الجمارك والذي ترجم الارتفاع في قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، في حين أن هذه الزيادة عرفت نموا من سنة 2006 إلى 2007 لتتراجع سنة 2016 2018، وهذا راجع إلى الانفتاح التجاري للسوق العالمي حيث تراجع حجم التصدير مقابل زيادة في حجم الاستيراد ناهيك عن القوانين الجديدة التي جعلت البنوك تراجع منحها للعملة الصعبة والتي كان له من العواقب على الاقتصاد الوطني.

- **خلق القيمة المضافة :**

تقاس القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتساب الفرق بين مصاريف إنتاج وبيع السلع الخاصة بهذه المؤسسات وهي تمثل الناتج الإجمالي الخام (خبابه ،2013)؛ هذه القيمة المقدرة سنة 1994 بـ 1617.4 مليار د.ج بالقطاع العام وبنحو 1178 مليار د.ج في القطاع الخاص أي ما يوافق 53.5 % ثم 46.5 % من الاجمالى الوطني على الترتيب ثم انتقلت إلى 1187 مليار للقطاع العام و7340 في الخاص سنة 2014. والجدول الموالي يبين تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة في القيمة المضافة.

**الجدول (4) : تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2005–2018)**

**الوحدة : مليار دج.**

| القطاع | 2005 | % | 2010 | % | 2014 | % | 2018 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 2364,5 | 78.41 | 4162.02 | 83.59 | 7338,65 | 86.1 | 9524,41 | 87.49 |
| القطاع العام | 651 | 21.59 | 816.8 | 16.41 | 1187.93 | 13.9 | 1363,21 | 12.51 |
| المجموع | 3015,5 | 100 | 4791.32 | 100 | 8527 | 100 | 10886,62 | 100 |

**المصدر** : , 20, Ministère de l'Industrie et des Mines, édition Déc 2036bulletin d'information statistique de la pme n° p28

يبين الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني هي في تزايد مستمر، مع هيمنة واضحة لمؤسسات القطاع الخاص على حساب القطاع العام الذي لم لا تتجاوز حصته 25% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع مع متوسط لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع بالنسبة للمؤسسات ذات الطابع الخاص، مما يستدعي ضرورة إدراج العديد من الإصلاحات الهيكلية في بيئة عمل هذا الأخير بغية إعادة بعثه (بلخباط ،2006 )

**الجدول (5) : إسهام المؤسسات في القيمة المضافة حسب القطاع الاقتصادي القانوني في 2018**

**الوحدة : مليار دج**

| القطاعات | الشكل القانوني | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المؤسسات الخاصة | (%) | المؤسسات العمومية | (%) |
| القطاع الأولي | 1758.18 | 99.25 | 13.31 | 0.75 |
| *البناء والأشغال العمومية* | 1438.51 | 83.14 | 291.68 | 16.86 |
| القطاع الثاني (الصناعة) | 291.53 | 87.40 | 42.02 | 12.60 |
| قطاع الخدمات | 3553.44 | 88.59 | 457.46 | 11.41 |

**المصدر** : bulletin d'information statistique de la pme n°28, Ministère de l'Industrie et des Mines, édition mai 2016, p38

يشير الجدول أعلاه إلى تسجيل نسب نمو متفاوتة بين شتى القطاعات الحيوية، فتقدر النسبة في قطاع الفلاحة بمعدّل 06.56 % بين 2005 و2015، أما البناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات فتقدر نسبتهما بنحو 08.18 % ثم 07.14 % بالنسبة للخدمات، وهذا ما يجعلنا نقول أن معدل النمو ومساهمة المؤسسات في الناتج الإجمالي يبقى ضعيف وبعيد عن تطلعات التنمية الشاملة مما يستدعي انتهاج سياسة اقتصادية لتعزيز وخلق وإعادة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خريطة الاقتصاد الوطني.

**الخاتمة :**

من خلال ما سبق يمكن الجزم أنه بإمكان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعب الدور المحوري في ظل تردد الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالتصدي للمشاكل التي تعيق هذا القطاع والعمل على إعداد المخططات الإستراتيجية لتقديم التحفيز اللازم من وكالات ولجان دعم الاستثمارات وترقيتها خاصة وأن الاصطلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر لم تأتي بثمارها على أرض الواقع وخير دليل على ذلك هو الحالة المالية والتنافسية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية، وهذا ما يبرر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وهذا ما يستدعي :

- ✓ الإسراع في إعداد لائحة حوكمة تشمل مبادئ وقواعد محلية لضبط عمل قطاع الأعمال داخل التراب الوطني

- ✓ ضرورة تطوير البيئة المنظمة لقطاع الأعمال ، لتلبية متطلبات حوكمة الشركات
- ✓ نا وضع ميثاق أخلاقيات الأعمال آخذة بعين الاعتبار واقع بيئة قطاع الأعمال بالجزائر.

**قائمة المراجع:**

**المراجع باللغة العربية :**


- جمال بلخباط- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة- جامعة الحاج

- خبابه عبد الله .(2013). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ،***دار الجامعة الجديدة***، الإسكندرية، مصر.

- خوني رابح، حساني رقية .(2015). أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ***دار الراية للنشر والتوزيع*** ، ط1 ، عمان الأردن.

- ساري أحلام ، بوعلاق نوال .(2011). أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 جامعة بومرداس 18-19 ماي، ص 1- 21.

- عبيدات عبد الكريم .(2006). حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة في عصر العولمة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية بنوك ، البليدة.

- عيساوي نادية .(2005). تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة – دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته – ملبنة نوميديا ـ ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد المالي ، كلية العلوم الاقتصاد والتسيير قسنطينة.

- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد .(2002). الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

- ماجد بدر .(1986). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد منافذ امتصاص الفائض في عرض العمل ، مجلة التنمية ، الاردن ، العدد 16.

- محمد بن يوسف .(2007). المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة باليمن 26/25 نوفمبر . www.xinhuanet.com


**المراجع باللغات الأجنبية :**


- Ayyaggari, Beck and Demirguc-kunt .(2003). Small and Medium Entreprises across the Globe : A new data base, P :1-30

-A . Alchian ; H Demsetz .(1972). " production ; information costs and economic organization " ; American economic review ; vol62; n 5 ; ; P 781

-Alice Sindzingre .(2006). « institution ; développement et pauvreté » centre national de recherche scientifique ( CNFR . Paris) juillet ; P 5.6

-Boutaleb Kouider .(2007). « La problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie » ; COLLOQUE INTERNATIONAL à Tlemcen décembre ;P 01-25

-Geoffry M . Hodgson .(2006). " what are institution" ; journal of economic issues ; vol xl No 1 March ; P 01

-Hubert Gabbrié ; jean louis jacquier .(1994). « la théorie moderne de l'entreprise – approche institutionnelle ; Carnegie Mellon university.

-ISAG .(2005). « le nouveau plan comptable des entreprises et normalisation internationale » ;séminaire en collaboration avec réseau d'expert ; France – Maghreb ; Alger ;juin.

-Jacques Igalens ;Sébastien Point .(2009). « vers une nouvelle gouvernance des entreprises » - l'entreprise face à ses parties prenantes - ; Dunod ;Paris mai ; P 08

-Olivier Meier ; Guillaume Schier .(2005). « entreprises multinationales – stratégie ; restructuration ; gouvernance – » ; Dunod ; Paris, France.

-Sebastian Galiani ; Ernesto Schargrodsky .(2009). " Property Rights for the Poor: Effects of Land Titling " ; Ronald Coase institute working paper series N°07 January ; P 01 – 02 .

-Silvio Borner ; Trank Bodmer et Markus Kobler .(2000). « l'efficience institutionnelles et ses déterminants – le rôle des facteurs politique dans la croissance économique- ; OCDE.